

البروفيسور سليمان ناصر في حوار لـ "جنوب نيوز": يمكن للجزائر أن تتجاوز هذه المرحلة الصعبة إذا أصغت إلى خبرائها

حمو أوجانه
456 مرات



تعيش الجزائر ولاسيما الجنوب الذي يحتفظ بأكبر احتياطات الطاقة، "أزمة اقتصادية" كما وصفها حكومة سلال، التي أعلنت سياسة التقشف، مطالبة من المواطن التضامن مع الدولة لتجاوز هذه الأزمة. حول هذا الموضوع، حاورت "جنوب نيوز" البروفيسور سليمان ناصر، الأستاذ الجامعي بكلية العلوم الاقتصادية لجامعة ورقلة.

كيف تصف الأزمة الاقتصادية الحالية في الجزائر؟

في البداية يجب أن نفهم بأننا في بداية أزمة، أو الأصح في الطريق إلى أزمة اقتصادية وسنصل إليها لا محالة إن لم تتخذ السلطات إجراءات عاجلة وتصحيحية، ولسنا حالياً في أزمة.

ما هي الأسباب المؤدية إلى ظهورها؟

هذه الأزمة هي من ارتدادات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والدليل على ذلك أن هناك دولاً لا زالت تعاني منذ تلك الأزمة لحد الآن مثل اليونان، أما أهم أسبابها فهي: تباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي خاصة الاقتصاد الصيني الذي يعتبر ثاني قوة اقتصادية في العالم، ما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط، مقابل زيادة المعروض منه بسبب أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتج النوعين التقليدي والصحري، هذا بالإضافة إلى أن توقيع الغرب لاتفاق مع إيران (وهي قوة منتجة كبرى للنفط) جعل التوقعات تسير باتجاه توفر معروض أكبر، ومما زاد الوضع تعقيداً رفض السعودية ودول الخليج لطلب الجزائر وفنزويلا بخفض الإنتاج لإعادة الأسعار إلى الارتفاع في إطار منظمة "أوبك" التي تنتج حوالي ثلث الإنتاج العالمي.

وبما أن الجزائر تعتمد في إيراداتها على حوالي 98 بالمائة من مداخل المحروقات، وبما أن هذه المداخل توفر حوالي 60 بالمائة من ميزانية الدولة، كان من الطبيعي جداً أن يتأثر الاقتصاد الجزائري بهذه التداعيات.

فيما تكمن انعكاساتها (الإيجابية والسلبية) على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد؟

من بين الانعكاسات السلبية للأزمة أن الدولة لجأت إلى الحلول السهلة وأهمها تخفيض قيمة الدينار الجزائري لزيادة عائداتنا من المحروقات بالعملة الوطنية، لكن هذا الإجراء أثر بالمقابل على القدرة الشرائية للمواطن أكثر مما هي متدهورة من قبل. كما نتج عن هذا الأمر أيضاً شحّ المداخيل بالنسبة للدولة، مما جعلها تفكّر في رفع الضرائب القائمة وفرض رسوم جديدة من خلال قانون المالية لسنة 2016 مما سيرهق المواطن أكثر في قدرته الشرائية، وأيضاً سيعاني من خلال تقليص الدعم على بعض المواد الأساسية، وبعض الخدمات في إطار سياسة التقشف المتبعة (إن صادق البرلمان على القانون)، وسيجعله يطالب مرة أخرى برفع الأجور للحفاظ على قدرته الشرائية، ولن تتمكن الدولة من تحقيق هذا المطلب مثل المرات السابقة نظراً لضعف مداخلها. هذا كله بالإضافة إلى أن الدولة قررت إيقاف كل المشاريع التنموية التي لم تتجاوز نسبة الإنجاز فيها 50 بالمائة، وهذا ليس في صالح الاقتصاد الوطني، كما أنها قررت تجميد التوظيف في قطاعات وإيقاف الترقيات في قطاعات أخرى، مما سيساهم أكثر في ارتفاع نسب البطالة في المجتمع.

ربما الانعكاس الإيجابي الوحيد لهذه التداعيات، هو أن يجعلنا نفكر هذه المرة بجدية وتحت ضغط الأمر الواقع في تنويع اقتصادنا عوض تبعيته الشبه كلية للمحروقات، من خلال تطوير قطاعات أخرى كالزراعة والسياحة والخدمات، وحتى الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وهو الشيء الذي خطته الحكومات السابقة مراراً ولم تنجزه.

كيف ترى واقع النشاط الاقتصادي بولايات الجنوب في ظل هذه الأزمة التي تهدد الجزائر؟

النشاط الاقتصادي في الجنوب بشكل عام لا يزال يحتاج إلى دعم الدولة، وبما أن الصناعة تواجه عقبات لا يمكن التغلب عليها بسهولة باستثناء الصناعات الغذائية، يبقى الاعتماد الأكبر على الزراعة، وهذه استفادت من الدعم المالي الكبير للدولة لكن دون فعالية، لأن الكثير من الأموال تحتاج إلى ترشيد ومراقبة خاصة أموال الدعم الفلاحي لأنها كثيراً ما اتخذت مسارات أخرى وصُرفَت في غير محلها، لذا أخشى أن تتأثر الزراعة أكثر بفعل سياسة التقشف، لذلك يصبح مطلب ترشيد النفقات ومراقبتها ملحاً أكثر في قطاع الزراعة، وأكثر من أي وقت مضى.

هل لك أن تستشرف مستقبل النشاط الاقتصادي بالجنوب؟

كما قلت سابقاً، بما أن النشاط الاقتصادي في الجنوب يتركز أكثر على الزراعة فإن المستقبل سيكون واعداً إن شاء الله، وقد أثبتت ولايات جنوبية جداتها في هذا المجال، كوادى سوف في زراعة البطاطا، ويسكرة في المحاصيل المبكرة، وأدرار في الطماطم، وولايات عديدة في إنتاج دقلة نور، لكن يبقى على الدولة فقط الدعم المالي العقلاني، وتسهيل الإجراءات للاستثمار في هذا المجال، خاصة الحصول على التمويل من البنوك وبالأخص التمويل الإسلامي لأن غالبية الشعب الجزائري يتحرّج من التعامل بالفوائد الربوية وبالأخص المجتمع المحافظ في الجنوب.

كما يمكن أيضاً تطوير قطاع السياحة في الجنوب خاصة في الشتاء، فمناظرنا الطبيعية الخلابة في الجنوب تستهوي السياح من جميع أنحاء العالم من خلال المواقع والفضائيات، ولكننا لحد الآن لا نملك الهياكل السياحية الكافية واللائقة، وأيضاً لا نملك النظام المصرفي المتطور والذي يسمح للسائح الأجنبي ألا يجلب معه عملة صعبة بمبالغ كبيرة بل يجلب معه فقط بطاقته البنكية أو الائتمانية كما يفعل في معظم بلدان العالم. وفي هذه الحالة يمكن للسياحة أن تساهم بجزء معتبر في الناتج المحلي الخام للدولة.

هل برأيك سياسة التقشف ستؤتي ثمارها؟

سياسة التقشف ومحاربة التبذير أكيد ستؤتي ثمارها، حيث نرى الآن كثيراً من المواطنين يسرفون في الاستهلاك خاصة بالنسبة للمواد الأساسية المدعّمة من الدولة مثل الخبز، لدرجة جعلتنا أكبر مستورد للقمح بعد مصر بأكثر من 8 ملايين طن سنوياً، لكن هذه السياسة لا يجب أن تكون على حساب المواطن البسيط وذوي الدخل المحدود، فسياسة التقشف يجب أن يعطي بها المسؤول المثل قبل أن يطلبها من المواطن. كما يجب إيقاف التبذير في المهرجانات والاحتفالات الفلكلورية التي ليست بالضرورية في هذا الوقت والذي نحتاج فيه إلى توفير كل قرش لمواجهة متطلبات هذه المرحلة الصعبة.

كيف يمكن إذا للجزائر أن تتجاوز هذه المرحلة؟

يمكن للجزائر أن تتجاوز هذه المرحلة الصعبة إذا أصغت إلى خبرائها، ولا أقصد هنا الخبراء الذين يشبهون فقهاء السلطان فهؤلاء لا يرجى منهم شيء. فمثلاً كثيراً ما نبتنا إلى ضرورة كسر الدولة لاحتكار الأقلية في التجارة الخارجية، سواء في

الاستيراد أو التصدير رغم قلته إذا أردنا أن ننوع من صادراتنا خارج المحروقات. كثيراً ما نتهنا إلى ضرورة إعادة النظر في قاعدة الاستثمار الأجنبي على أساس نسبة 51/49 بالمائة لأنها معيقة للأجانب، في وقت نحن في أمس الحاجة إلى الرأسمال الأجنبي لتحريك عجلة الاقتصاد بعد أن فشل الرأسمال الوطني في تحريكها منذ أن دخلنا مرحلة تحرير الاقتصاد بداية التسعينيات من القرن الماضي ... إلى غير ذلك من القضايا التي ترفض السلطات الحديث عنها وكأنها من الطابوهات، بينما تمثل بالنسبة لنا بداية الحل. هذا بالإضافة إلى إصلاحات سياسية شاملة وحقيقية في البلاد لأن الاقتصاد يشغل تحت ظل السياسة شئنا أم أبينا، فلا يمكن مثلاً أن نوقف ظاهرة الاختلاسات التي تنخر الاقتصاد الوطني إذا لم يكن لدينا برلمان حقيقي وقوي، يحاسب المسؤولين، ويسقط الحكومات إذا عجزت عن التسيير السليم لأموال البلاد.

كلمة توجهها للمواطن في ظل هذه الأزمة؟

لا أقول للمواطن المسكين: "تضامن معنا لتجاوز الأزمة" كما قالت الحكومة، فهي كثيراً ما اتخذت قرارات ليست في صالحه ودون استشارته، بل أنصحته بترشيد نفقاته، والسير على حسب قدراته الاقتصادية مع قليل من الصبر إلى أن تتغير هذه الظروف الصعبة إن شاء الله. كما أنصحته بأن يكون أكثر وعياً في المطالبة بحقوقه، لا بقطع الطرقات وحرق العجلات المطاطية، بل بحسن اختياره لممثليه في المجالس المحلية والوطنية كلما سنحت له الفرصة بذلك، وأيضاً محاسبتهم على التكفل بمشاكله قدر الإمكان، فإذا كانت هذه الظروف التي نمر بها توحى إليه بأنه الحلقة الأضعف في المجتمع، فهو بإمكانه أن يجعل من نفسه الحلقة الأقوى بوعيه وذكائه.



+ Google

